http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2226) السنة التاسعة - الجمعة (19) آب 2011

نائب يتوقع تشكيل جبهات معارضة من مختلف الكتل

دولة القانون: مطالب علاوي غير دستورية.. والعراقية: المالكي لا يؤمن بالشراكة

بغداد/ المدى

قال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور ان توقيت اقالة وزير الكهرباء من دون تحقيق عادل ومنصف ، وتكليف وزير الثقافة سعدون الدليمي بادارة الدفاع وكالة يعبر عن مخطط واضح لشن حملة ضد القائمة العراقية وإقصائها وتهميشها واستفزازها بعد ان تمكنت وساطات ومبادرات لردم الفجوة بين القائمة العراقية ودولة القانون وتقريب وجهات النظر لتحقيق الشراكة الوطنية وارساء قواعد الديمقراطية .

ونشرت وكالة السومرية نيوز أسماء مرشحي القائمة العراقية التسعة لوزارة الدفاع المقدمة إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني، تمهيدا لتسليمها لرئيس الوزراء لاختيار احدهم لشغل المنصب.

وتظهر الأسماء ترشيح خمسة عسكريين واربعة نواب ووزراء سابقين وهم وزير الداخلية السابق جواد البولاني ووزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب واللواء المتقاعد لؤي الطبقجلي وهشام الدراجي عسكري في الجيش السابق وصلاح الجبوري عسكري في الجيش السابق وعلي العبيدي عسكري في الجيش السابق وحامد الحمداني عسكري في الجيش السابق والنائب سالم دلي والنائب عبد الله الجبوري.

مستشار العراقية ذكر في تصريح تلقت (المدى) نسخة منه ان ما كانت تنبه عليه القائمة العراقية من ان رئيس الحكومة لا يؤمن بالشراكة الوطنية وان دولة القانون لا تلتزم بالاتفاقات السياسية اثبت صحته اليوم من خلال هذا المخطط الذي سيبقي العراق في مربع الازمات السياسية والاحتقان .

واوضح ان التصعيد ضد القائمة العراقية اصبح منهجا مخططا له لعدم قدرة الحكومة على تحقيق انجازات ، وان تحويل الانظار عن الإخفاقات الى الازمات السياسية صار جزءاً من برنامج يكشف ان الوضع العراقي الامني والخدمي والصحي والعلمي والاقتصادي لن يرى اي تطور يذكر على مدى السنوات الثلاث المقبلة على الاقل .

وكلف رئيس الوزراء نوري المالكي، الثلاثاء الماضية (١٦ آب الحالي)، وزير الثقافة سعدون الدليمي بتولي وزارة الدفاع وكالة، بسبب تأخر العراقية بتقديم مرشحيها، فيما أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس الأول الأربعاء (١٧ آب الحالي)،عن مباشرة سعدون الدليمي مهامه كوزير بالوكالة، مؤكدة أن الدليمي وصل إلى مقر الوزارة والتقى بكبار الضباط واستمع إلى إيجاز عن عملها.

وجاء تكليف سعدون الدليمي الذي يتولى إدارة وزارة الثقافة بتولي وزارة الدفاع وكالة بعد اتفاق قادة الكتل السياسية خلال الاجتماع الذي عقد في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، في ٢ آب الحالي، على أن تقدم القائمة العراقية مرشحيها لوزارة الدفاع وأن يقدم التحالف الوطني مرشحيه لوزارة الداخلية خلال أسبوعين بمواصفات توافق عليها الكتل الثلاث: العراقية والتحالف الكردستاني والتحالف الوطني.

واشار عاشور الى ان اجواء الازمات التي يتم اختلاقها ضد القائمة العراقية اصبحت معروفة وطريقة للهروب من الفشل في الإداء الحكومي ، مشيرا الى ان هناك عدداً من الوزارات التي اخفقت في الاداء واسماها وكشفها رئيس الوزراء خلال جلسة مناقشات ما بعد المائة يوم لكنه لم يتخذ اي إجراء ضدها لان الهدف هو القائمة العراقية وليس القوائم الأخرى.

وذكر عاشور ان سياسة تحويل الأنظار من الفشل الى جهة الازمات ربما تنجح لفترة محددة ولكنها تدفع الى تراكم اليأس والاحتقان الشعبي ضد الاداء الحكومي .

وأعرب عن انزعاج قائمته ورفضها بالإجماع تكليف الدليمي المشغول اصلا بوزراة الثقافة بادارة وزارة الدفاع ، واستبعاد مرشحي العراقية الكفوءين المشهود لهم لتولي الدليمي بالوكالة وزارة الدفاع في سيرهم العسكرية والإدارية والوطنية بالقدرة لادارة وزارة الدفاع .

ونوه إلى ان ذلك جاء في وقت كادت الخلافات تنتهي بين دولة القانون والعراقية بعد جهود الرئيس جلال طالباني لتقريب وجهات النظر الا انها اثيرت بقصد وبطريقة استفزاز واضحة ضد القائمة العراقية.

وأعلنت القائمة العراقية في (١٦ آب الحالي)، تقديمها تسعة مرشحين لاختيار أحدهم لحقيبة الدفاع من بينهم جواد البولاني، فيما اعتبرت أن تكليف المالكي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حسين الشهرستاني بالوكالة وزارة الدفاع سيؤدي إلى تعميق الأزمة.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن، حيث شهدت محافظات بغداد وكربلاء والنجف وديالى وصلاح الدين ونينوى وواسط، يوم الاثنين،(١٥ آب الحالي)، عددا من التفجيرات بواسطة سيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت القوات الأمنية والمدنيين، أسفرت عن مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٧ أشخاص.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، الوزارات الأمنية بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، إلا أنه أصدر في السابع من حزيران الماضي، أمراً بتكليف مستشار الأمن القومي فالح الفياض لتسلم منصب وزير الأمن الوطني وكالة.

أرجع عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي تصاعد الخلافات بين ائتلافه والقائمة العراقية الى مطالبة العراقية بمطالب غير دستورية وغير واقعية" بحسب تعبيره.

وقال الأسدي لوكالة كل العراق انه " من الأسباب التي أدت الى اتساع فجوة الخلاف بين دولة القانون والقائمة العراقية مطالبة الأخيرة بتشكيل مجلس السياسات المتفق على تشكيله في اتفاق اربيل ولكن مع صلاحيات تتعارض وأحكام الدستور"، مبينا انه " لا يمكن القبول بأي خرق للدستور ".

وأضاف ان " أغلب الاتفاقات بين قادة الكتل السياسية تكون بمنأى عن مجلس النواب وهذا ما جعل أعضاء المجلس في احراج بين القرارات التي تتخذ في اجتماعات القادة وبين احكام الدستور".

وفي داخل القائمة العراقية أيضاً، توقع النائب عاشور حامد يتم تشكيل كتلة معارضة داخل الكتل السياسية تكون معارضه لكتلها وللحكومة.

وكانت كتلة العراقية البيضاء المنشقة عن حركة الوفاق الوطني أعلنت في ٨ آذار الماضي، عن سعيها لتشكيل كتلة معارضة داخل البرلمان، مؤكدة أن كتلاً برلمانية عدة أبدت رغبتها بالتحالف معها، ولفتت الى أن التحالف مع دولة القانون كان مطلبها الأساس قبيل تشكيل الحكومة.

وقال عاشور: " قد تشكل كتلة معارضة داخل الكتل السياسية تكون معارضة لكتلها وللحكومة لكنها لاتأخذ الطابع الرسمي".

وأضاف أن ليس من مصلحة أي كتلة أن يتم تفتيت كتلة اخرى وإنسحاب الأعضاء من كتلهم ليس بالأمر السهل والهين وانه يضر الكتل الاخرى.

وكان النائب عن كتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري توقع أن يتم تشكيل كتلة برلمانية تمثل حلم الشعب العراقي، مشيراً إلى وجود تذمر من قبل أعضاء البرلمان على قادة الكتل السياسية بسبب عدم شعورهم بالمسؤولية.

وقال الشمري في تصريح سابق إن الصراع بين ائتلاف العراقية ودولة القانون إذا أستمر فأنه لا يجدي نفعا للكتل السياسية"، متوقعاً أن" يتم تشكيل كتلة برلمانية من أعضاء العراقية ودولة القانون وغيرها من الكتل تكون هذه الكتلة حلماً للشعب العراقي وتقوم بخدمة الشعب وليس خدمة مصالح الكتل".

وأضاف أن" هناك تذمراً ونقمة من قبل أعضاء البرلمان على زعماء الكتل السياسية بسبب عدم شعور هؤلاء القادة بالمسؤولية وهذا الإستياء من قبل الأعضاء سيتحول إلى حقيقة داخل البرلمان".

وأشار إلى أن" بسبب كثرة المشاكل بين العراقية ودولة القانون سيتم سحب (البساط) من تحت اقدام قادة الكتل السياسية وتشكيل كتلة ثالثة يعول عليها الشعب".

خبير إيراني: لم تأت الولايات المتحدة بجديد

مسؤول أميركي يتهم طهران بدعم القاعدة في العراق وباكستان

متابعة/ المدى

توقع مسؤول عسكري اميركي عددَ عناصر القاعدة في العراق ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ فرد بمَن فيهم المقاتلون والإعلاميون ومنسّقو الشؤون المالية للجماعة. لكنه ذكر أن هؤلاء، ومعظمهم عراقيون مع قلة من المقاتلين الأجانب الذين يعبرون الحدود من سوريا "ما زالوا خطرين وما زالوا قادرين وسيواصلون من حين لآخر الإطلال برأسهم القبيح لشنّ هجمات بشعة ودنيئة"، بحسب تعبيره.

المتحدث باسم الجيش الاميركي كشف في وقت سابق الميجر جنرال جيفري بيوكانان أن الولايات المتحدة نفّذت في حزيران الماضي ضربتين جويتين في العراق دون مشاركة من القوات العراقية.

بيوكانان الذي كان يتحدث إلى الصحافيين في مقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشنطن الثلاثاء الماضي ذكر أن الضربتين نفّذتا "دفاعاً عن النفس" لمنع هجمات كانت الجماعات المسلّحة المتطرفة والمدعومة إيرانياً صعّدتها ضد قواعد أميركية في العراق ما أسفر عن سقوط أكبر عدد من القتلى العسكريين الأميركيين منذ عام ٢٠٠٨.

وفي ردّه على سؤال بشأن احتمالات وجود صلة بين إيران وتنظيم القاعدة في العراق، قال بيوكانان لإذاعة العراق الحر: "أعلم أنه كانت هناك تقارير عن وجود صلة بين عناصر داخل إيران والقيادة العليا للقاعدة في أفغانستان وباكستان. لكننا لم نتوصل إلى تحديد أدلة تُظهر وجودَ تعاون بين أي عناصر داخل إيران مع القاعدة في العراق. يمكن أن يكون هناك تعاون من وقت لآخر على مستوى منخفض للغاية، أي على المستوى التكتيكي بمعنى أن إحدى المجموعات قد تستخدم فريقاً لإطلاق قذائف الهاون تابعاً لمجموعة أخرى لمجرد أنه يمتلك قدرة على إطلاق هذه القذائف. لكننا لم نرَ أي شيء يُظهر أن القيادة الإيرانية أو قيادة فيلق القدس تشارك بدعم القاعدة في العراق. وفي الواقع، كما تعلمون، إن الطرفين يتعارضان إيديولوجياً."

وفي تحليله لأحدث التصريحات التي أدلى بها بيوكانان في واشنطن الثلاثاء الماضي، أعرب الخبير الإيراني في شؤون الشرق الأوسط الدكتور علي رضا نوري زاده عن اعتقاده بأنها ليست جديدة في محتواها ولا تشكّل تحوّلاً في موقف واشنطن تجاه طهران.

وأضاف أنه "لفترة محددة وخاصةً بسبب توصيات حكومة المالكي، أعطت الولايات المتحدة الأميركية لجهازها العسكري والأمني في العراق فرصة لهذه الحكومة وبعض الوسطاء لتلطيف الأجواء بشكل أو آخر قبل خروج القوات الأميركية.

ولكن يبدو أنه بعد التفجيرات الأخيرة في عدة مدن عراقية والتي كانت تحمل بصمات بعض الجهات القريبة من إيران وسوريا..كل ذلك يدل على أن إيران قد غيّرت موقفها تجاه التواجد الأميركي في العراق. وسوف نرى تطوراً شكلياً في نوعية العمليات الموجّهة ليس فقط ضد المواقع العسكرية الأميركية بل أيضاً ضد الأهداف العراقية لأن إيران تريد أن توصل رسالة معيّنة إلى الولايات المتحدة بأنها موجودة في العراق ولن تغادرَه....."، على حد تعبيره.

من جهته، اتّفَق أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد الدكتور حميد فاضل مع رأي الخبير الإيراني بأن التصريحات الأخيرة ليست جديدة في محتواها، مشيراً إلى مواقف رسمية مماثلة أعلنها وزيرا الدفاع الأميركي السابق والحالي بشأن ما توصَف بخطورة الجماعات المسلحة المتطرفة التي تدعمها إيران في العراق.

واعتبر أن الخطر اليوم في العراق هو "خطر متنوع ومتعدد الأبعاد والاتجاهات" على نحوٍ ما أوضَحته التفجيرات الأخيرة. كما أعرب عن اعتقاده بأن تصريحات "المسؤولين الأميركيين الواحد تلو الآخر تشير بوضوح إلى محاولة إيصال رسالة للرأي العام العراقي والعالمي بأن الوضع في العراق غير مستقر وأنه في حال خروج القوات الأميركية من العراق سوف ينشأ فراغ وأن هذا الفراغ ستملؤه الجماعات المرتبطة بإيران....."، بحسب رأيه.

وكان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الأميرال مايك مولن صرح خلال زيارته الأخيرة لبغداد بأن هذه الهجمات "تراجعت بشكل كبير" دون الخوض في التفاصيل التي تكشِف جانبٌ منها في تصريحات بيوكانان الذي أكد حقّ قوات بلاده في الدفاع عن نفسها بموجب اتفاقية (صوفا) السارية حتى ٣١ كانون الأول المقبل.

وفي عرضها للتصريحات، نقلت وكالتا رويترز وأسوشييتد برس للأنباء عنه القول إن إحدى الضربتين الجويتين نفّذها فريق من سَمتيات(أباتشي) على مسلّحين كانوا يطلقون صواريخ تستهدف قاعدة أميركية متاخمة لمطار البصرة الدولي. وأضاف أن العمليات الأميركية-العراقية المشتركة هي الخيار الأول "لكنها ليست ممكنة دائماً."

وفي تقرير نَشَرته الأربعاء الماضي تحت عنوان (أكبر تهديد للعراق؟ الميليشيات المدعومة إيرانياً وليس القاعدة، وفقاً لمسؤول أميركي)، أبْرَزت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) ما قالَه بيوكانان في شأن القاعدة التي اعتَبر أن التهديد الذي تُشكّله على أمن العراق يقلّ عن خطورة الميليشيات التي تمدّها إيران بالدعم "على أساس يومي"، بحسب تعبيره.

وفي عرضها للتصريحات، ذكرت الصحيفة الأميركية البارزة أن جيش الولايات المتحدة يسعى جاهداً من أجل توفير التدريب الأفضل للقوات العراقية كي تتمكنّ من مواجهة التهديدات الأمنية بعد الانسحاب المقرر نهاية العام. وأضافَت أن بيوكانان تحدث أيضاً عما وصفها بـ"تحسينات في أداء قوات الأمن العراقية."

وكان بيوكانان أدلى في بغداد في الثالث من آب الحالي بتصريحاتٍ خاصة لإذاعة العراق الحر، قال فيها:

"في ما يتعلق بإستراتيجية إيران الشاملة وكيفية تشكيلها لدعم الجماعات المتشددة، أعتقد أننا شهدنا على العموم أن هذه الإستراتيجية لم تتغير على مرّ السنين. ذلك أن عناصر داخل إيران، وخاصة فيلق القدس، كانت تُركّز على إستراتيجية تستهدف إبقاء العراق ضعيفاً ومعزولاً.. بمعنى إبقائه معزولاً ليس فقط عن الولايات المتحدة بل عن بقية المنطقة أيضاً. ولقد استخدَمَت هذه العناصر داخل إيران وسائل سياسية واقتصادية بالإضافة طبعاً إلى الوسائل العسكرية في دعم الجماعات المتشددة العنيفة مثل عصائب أهل الحق وكتائب اليوم الموعود وبالتأكيد كتائب حزب الله من خلال تزويدهم بالأفراد وتجهيزهم وتدريبهم بهدف إبقاء الأمور غير مستقرة وبهدفِ إبقاء العراق ضعيفاً ومعزولاً".

أزمة سياسية في الرمادي لها تأثيرات أمنية

مجلس الانبار يهدد بالتعليق اذا لم يصادق على اعفاء الحلبوسي

متابعة/ المدى

هدد أعضاء في مجلس محافظة الانبار امس الخميس، بتعليق عضويتهم في الحكومة المحلية في حال عدم مصادقة مجلس النواب العراقي على قرارهم القاضي بإعفاء رئيس المجلس من مهامه.

وقال عضو مجلس الانبار فارس طه الفارس لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "مجلس المحافظة اصدر بيانا يطالب فيه رئيس وأعضاء مجلس النواب العراقي بالأخذ بقرار إعفاء رئيس مجلس المحافظة من مهامه، وإلا سيتم تعليق عضوية اغلب أعضاء المجلس وقد يؤدي هذا الأمر بالمحافظة إلى انزلاق امني قد لا يحمد عقباه"، حسب تعبيره.

والانبار كانت ابرز معقل لتنظيم القاعدة قبل تشكيل ميليشيا عشائرية مسلحة موالية للحكومة في العام ٢٠٠٦ بدعم من الجيش الاميركي، ونجحت في تقويض نفوذ تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة التابعة له إلى حد كبير.

ومنذ ذلك الوقت تشهد المحافظة، ومركزها الرمادي (١١٠ كم غرب العاصمة بغداد) هدوءاً نسبياً، لكن الجماعات المسلحة لاتزال تنشط هناك.

وأضاف الفارس أن "قرار إعفاء رئيس مجلس المحافظة جاسم الحلبوسي اتخذ نتيجة التقصير الإداري والخروقات المالية حسب الأدلة الثبوتية لدى أعضاء المجلس".

واوضح ان "رئيس المجلس السابق رفضه أهالي الانبار الذين انتخبونا وجعلونا ممثليهم في المجلس عبر خروجهم في معظم شوارع وساحات الانبار".

وأشار إلى ان "أعضاء المجلس الذين وافقوا على التغيير يقودون حملة للتغيير والإصلاح في المحافظة ويتأملون من مجلس النواب العراقي ان يتخذ الإجراءات القانونية لتثبيت قرار الإعفاء".

وقال فارس "على الحكومة احترام رغبة الأغلبية المطلقة والتي تمثل صوت الحق والإنصاف المتمثلة بجماهير الانبار"، مشددا بالقول "سنعلن تعليق عضويتنا في حال التهاون مع قرارنا بإعفاء رئيس مجلس المحافظة جاسم الحلبوسي".

يشار ان الحلبوسي اعلن امس الاول عن لجوئه إلى المحكمة الاتحادية ومجلس النواب لنقض قرار إقالته الذي صدر أمس، واصفاً إياه بـ"المفاجئ"، فيما أكد أحد أعضاء المجلس أن القرار دستوري والتصويت تم بغالبية الأعضاء.

وقال جاسم الحلبوسي إن "قرار الإقالة كان مفاجئاً إذ لم يكن هناك أي بوادر تذكر لإصداره"، مبيناً أنه "لم يتم استجوابي له كما لم تقدم ضدي أي اتهامات أو أدلة تشير إلى عدم كفاءتي".

وأضاف الحلبوسي "قرار إقالتي غير مستوف للشروط القانونية"، مبيناً أنه قدم طلباً إلى المحكمة الاتحادية ومجلس النواب العراقي وتم تشكيل لجنة للنظر في الموضوع.

وأبدى رئيس مجلس الأنبار المقال استعداده لمواجهة أي اتهامات توجه ضده، لافتاً في الوقت نفسه إلى "أنني "منعت خروج تظاهرة عفوية لأهالي الأنبار اليوم تنديداً بالقرار رغبة مني بعدم تصعيد الموقف".

وأعرب عن أمله بأن "تتم مواجهتي بتلك التهم التي لا أساس لها في الواقع"، مؤكدا أن "الموضوع سينتهي وفق مبدأ إحقاق الحق للجميع".

من جهته، قال عضو المجلس مزهر حسن الملا إن "المحكمة الاتحادية أو البرلمان لا يمتلكان حق التدخل أو الاعتراض على إقالة رئيس مجلس محافظة كون هذا الأمر يعود إلى الدستور"، موضحا أن "القرار جاء بأغلبية أعضاء المجلس الذين لا يرغبون ببقاء الحلبوسي رئيسا لمجلسهم.

يذكر أن جاسم محمد الحلبوسي فاز برئاسة مجلس محافظة الأنبار بالتصويت العلني الذي جرى، في ١١ من نيسان عام ٢٠٠٩، في مبنى المحافظة باشتراك ٢٨ عضوا من الأعضاء المنتخبين الجدد، وحصل الحلبوسي على ٢٤ صوتا من أصل ٢٨، فيما اختير سعدون عبيد شعلان نائبا له بحصوله على ٢٥ صوتا من أصل ٢٨.

وشهدت محافظة الانبار، ١١٠ كم غرب بغداد، خلال الأشهر الستة الماضية تظاهرات تطالب بإقالة المسؤولين في المحافظة وتقديمهم للقضاء، فضلاً عن تحسين مفردات البطاقة التموينية والطاقة الكهربائية والقضاء على البطالة.